QNB

Qatar National Bank-Tunisie

مشروع التقرير السنوي
لنشاط البنك، 2016

المحتويات

المناخ الإقتصادي و المالي .....
نشاط بنك قطر الوطني .....
التعهدات .....
الودائع .....
نشاط الخز ينة .....
اهم مؤشرات البنك .....
المناخ الإجتماعي.....

مقدمة

عمليات السياسة النقدية

- أقفلت نسبة الفائدة الوسطية للسوق النقدية سنة 2016 في حدود 4,26 % في شهر ديسمبر مقابل 4,23 % قبل شهر
- حافظ سعر الفائدة المديري سنة 2016 على نفس النسبة 4.25 %.

تطور قائم الودائع والمنتجات المالية في سنة 2016 بنسبة 8.63 ٪ مقابل 3.27٪ في عام 2015.

سوق الصرف المحلية

عرف سعر الصرف، خلال كامل سنة 2016، تراجع الدينار بـ 15% مقابل الدولار و 9.5 % مقابل الأورو .

أهم المؤشرات المالية

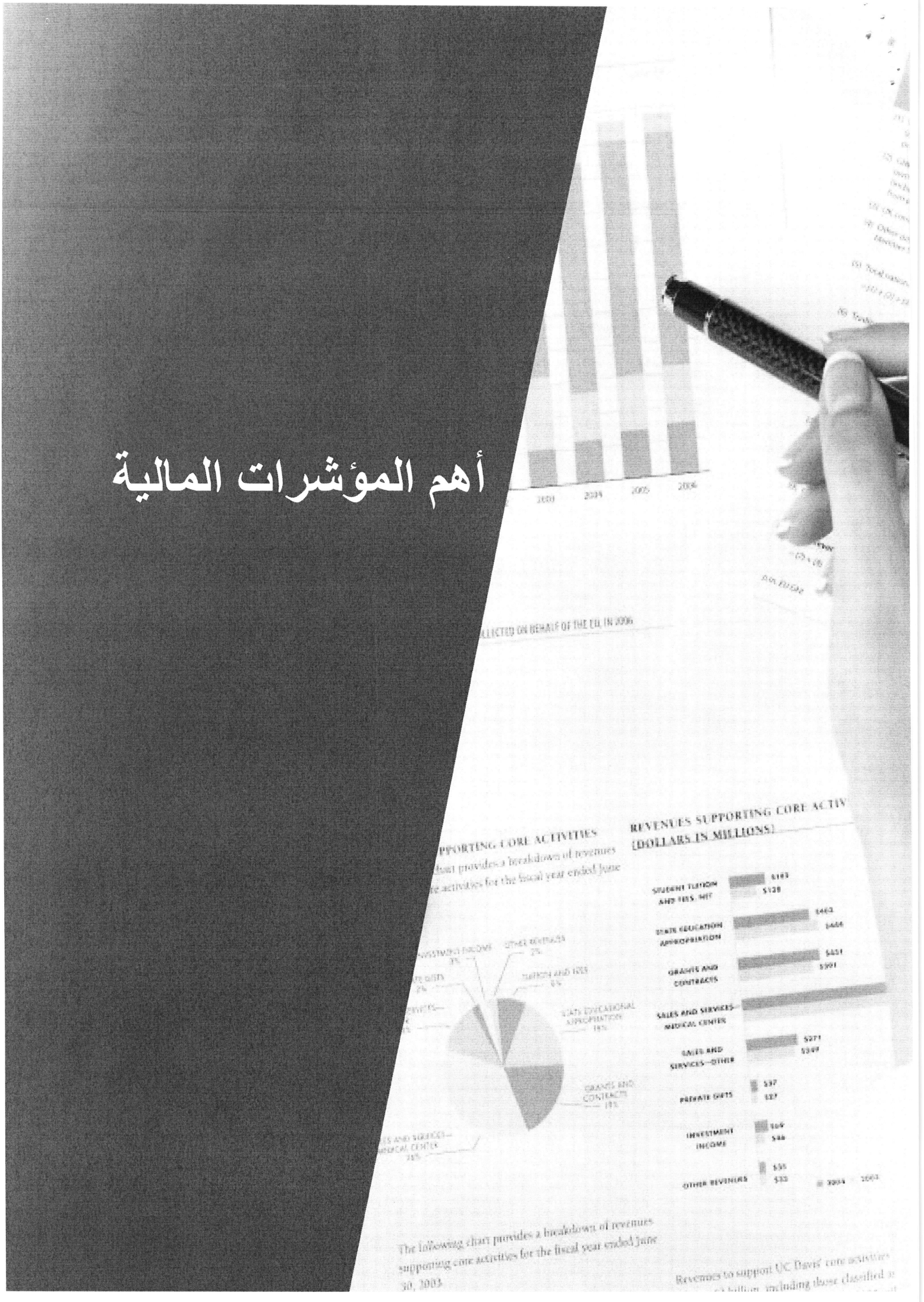

نشاط بنك قطر الوطني - تونس

1. التعهدات

تواصل نسق نمو تعهدات البنك خلال سنة 2016 اذ بلغ مجموع التعهدات الخام على الحرفاء 1060 مليون دينار في نهاية العام مقابل 975 مليون دينار في نهاية 2015 أي بز يادة 9 بالمئة مقابل نمو ب 9.43 % بالمئة بالنسبة للقطاع المصرفي وهو ما يؤكد تواصل توسع حصة البنك من اجمالي التعهدات في القطاع خلال السنوات الأخيرة.

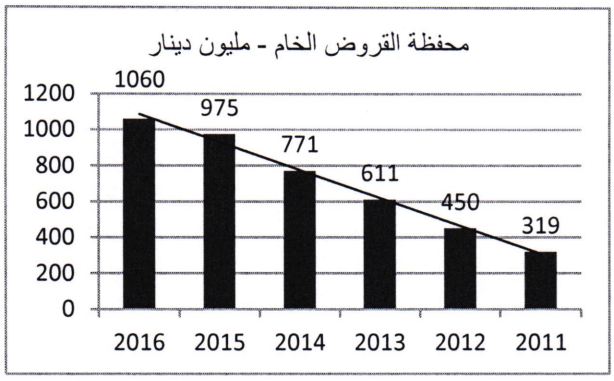

هيكلة محفظة القروض

البند	2011	2012	2013	2014	2015	2016
قروض طويلة و متوسطة الأجل للمؤسسات	87 965	133 785	207 351	207 351	450 884	418 075
الايجار المالي	11 642	16 914	17 441	19 921	17 464	17 405
قروض قصيرة الاجل	118 221	156 575	214 316	247 183	257 975	383 335
قروض الأفراد	46 756	80 812	93 690	107 621	124 365	135 159
تعهدات بالامضاء	50 522	62 534	78 545	130 952	123 897	106 401
المجموع	**315 106**	**450 620**	**611 343**	**771 481**	**974 585**	**1060 375**
نسبة التطور	98%	43%	36%	26%	26%	9%

و مثلت القروض الطويلة و متوسطة الأجل 39 بالمئة من اجمالي المحفظة مقارنة ب 46 بالمئة في موفى 2015

2. الودائع

بلغ مجموع ودائع و أموال الحرفاء 505 م.د.ت في نهاية 2016 مقابل 391 م.د.ت في نهاية سنة 2015 أي بتطور بنسبة 29 بالمئة. و قد ارتفعت نسبة تغطية القروض بالودائع في سنة 2016 لتبلغ نسبة 48 بالمئة.

	2012	2013	2014	2015	2016
الودائع	419	379	319	391	505

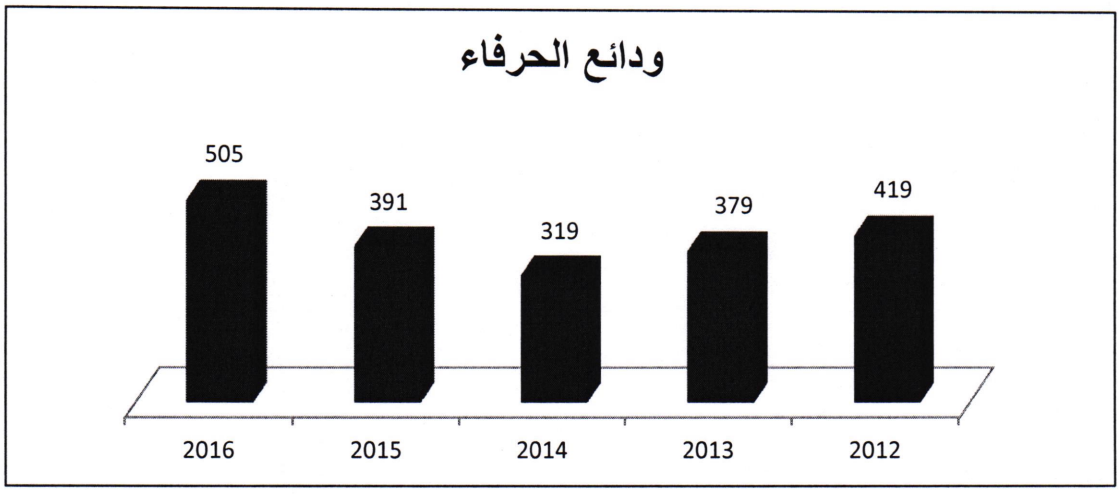

و قد شهدت سنة 2016 نموا في قائم ودائع تحت الطلب بنسبة 25 بالمئة مقارنة بسنة 2015 و في ودائع لأجل بنسبة 99 بالمئة في حين تراجع قائم شهادات الايداع بنسبة 62 بالمئة وحافظت حسابات الادخار على نفس النسق كما هو مبين اسفله

الودائع	2013	2014	2015	2016
ودائع تحت الطلب	161	168	167	208
شهادات الايداع	117	25	47	18
حسابات الادخار	45	55	57	57
ودائع لأجل	37	57	98	195

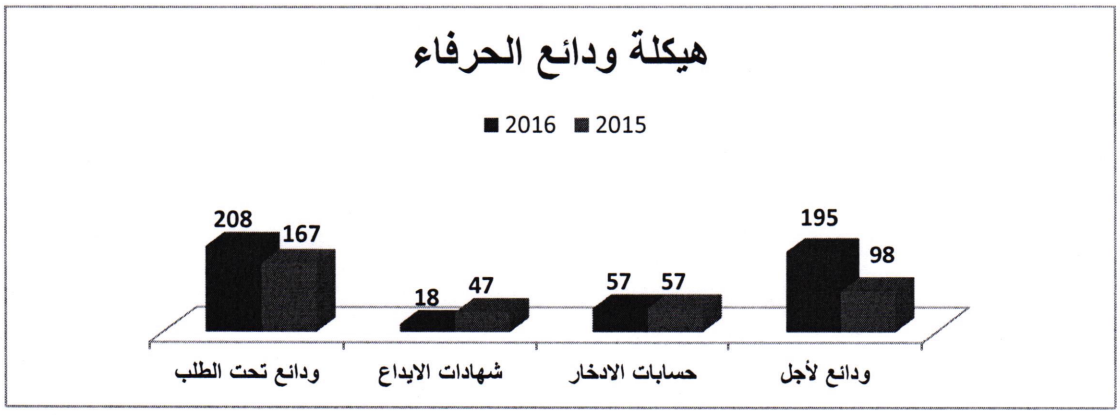

الودائع تحت الطلب

شهد قائم الودائع تحت الطلب نموا بنسبة 25 بالمئة خلال سنة 2016 مقارنة بسنة 2015.

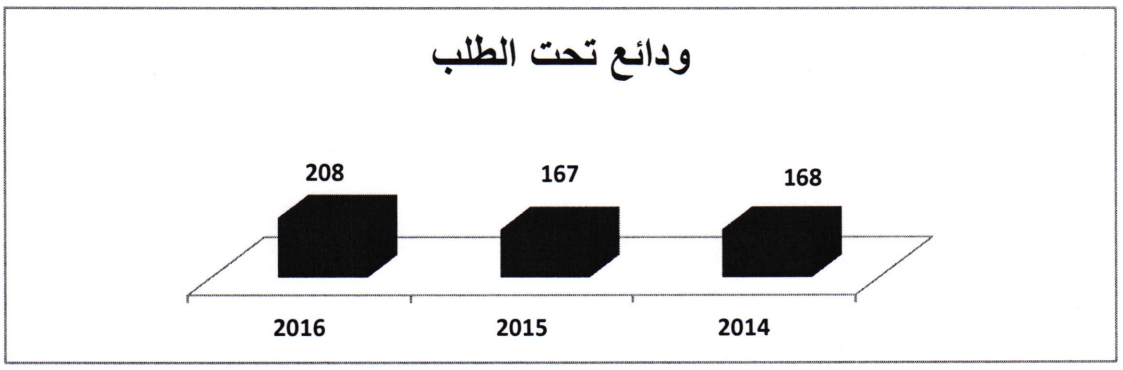

شهادات الايداع

بعد تطور قائم شهادات الايداع سنة 2015 تراجع هذا الأخير خلال سنة 2016 و ذلك بنسبة 62 بالمئة.

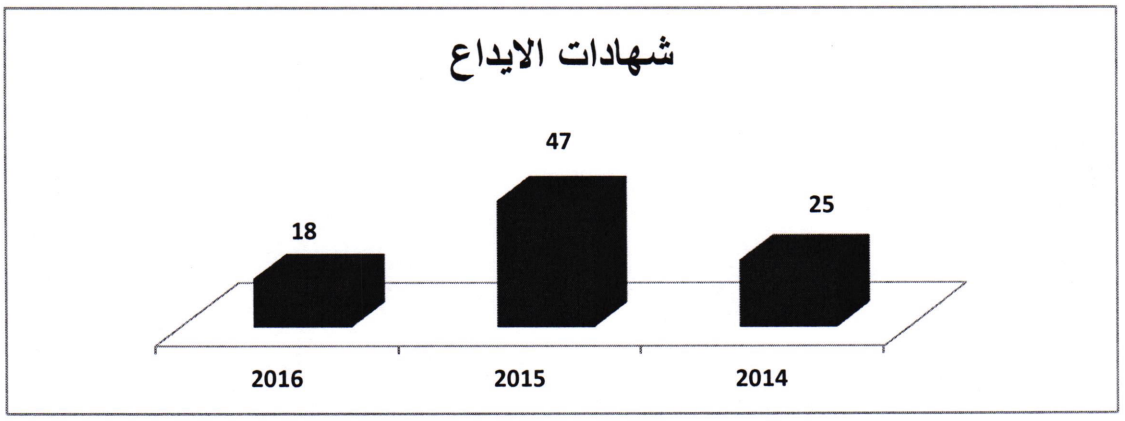

حسابات الادخار

حافظ قائم حسابات الادخارعلى نفس المستوى تقريبا مقارنة بسنة 2015

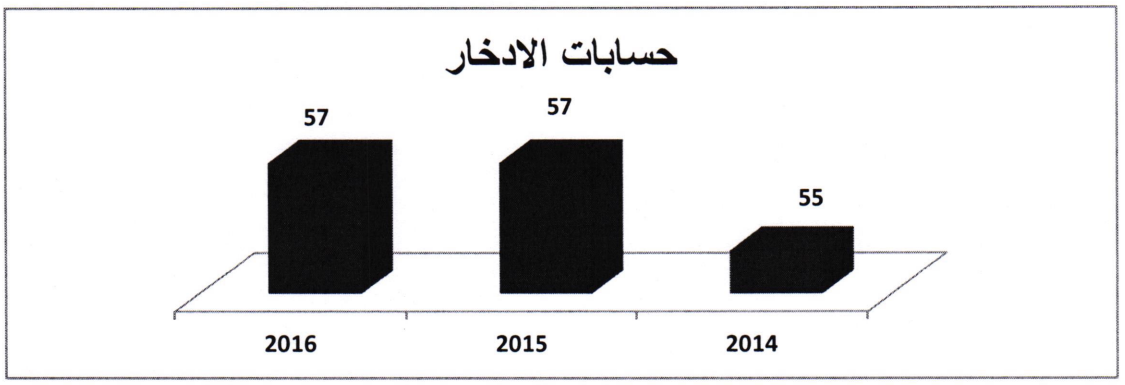

ودائع لأجل

شهد قائم الودائع لأجل تطورا بنسبة 99 بالمئة مقارنة بسنة 2015.

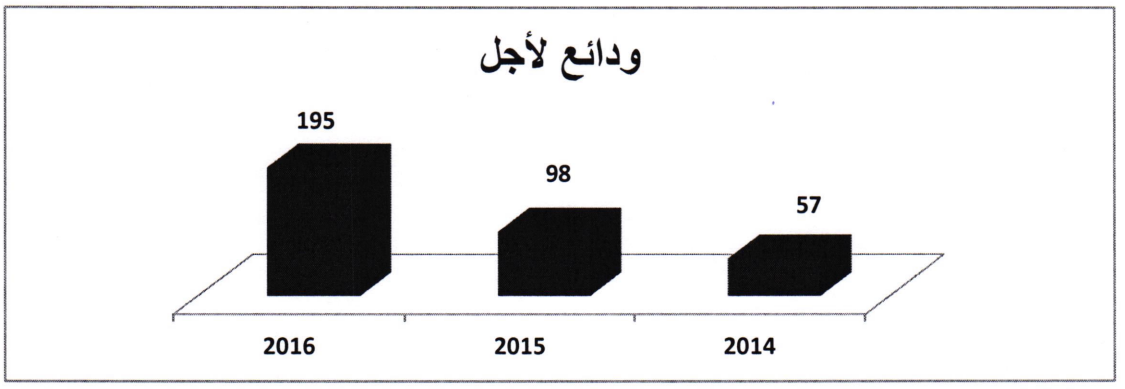

تطور نسبة السيولة الترتيبية

شهدت نسب السيولة الترتيبية تحسن خلال سنة 2016 مقارنة بسنة 2015 و تبقى مرتفعة بالنظر الى النسبة الدنيا المحددة من البنك المركزي و المقدرة ب 70 بالمئة.

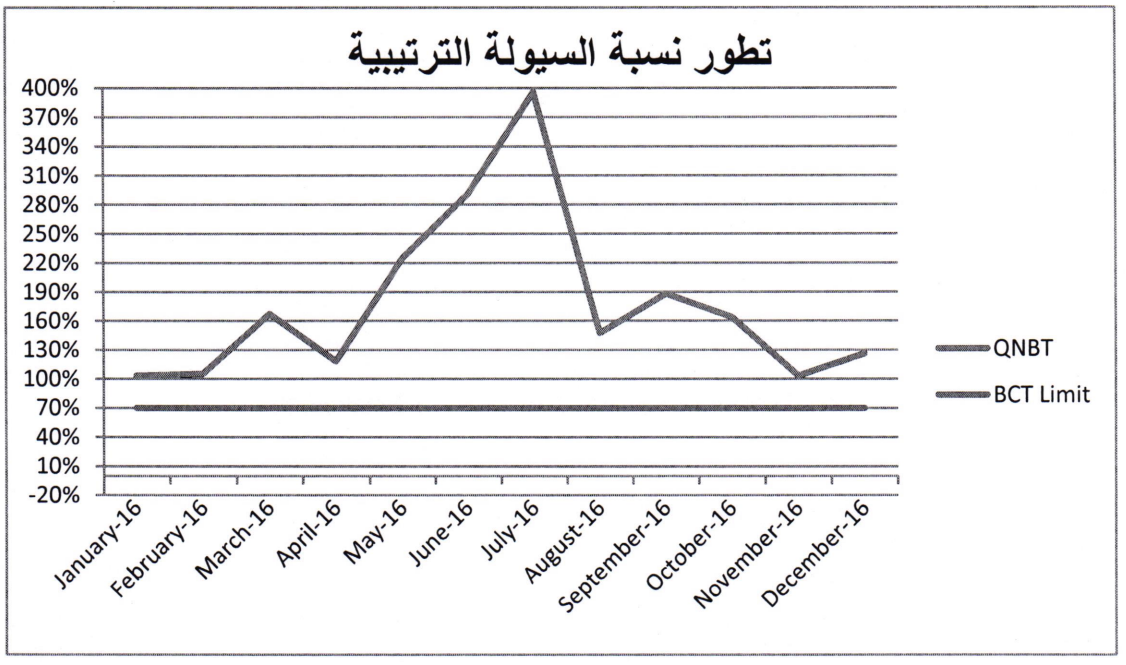

3.اهم مؤشرات البنك

- **الديون المصنفة :**

هيكلة الديون المصنفة كالأتي

الصنف	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الصنف 0	38.7%	61.6%	60.8%	58.54%	69,4%	53.6 %
الصنف 1	50.7%	26.5%	23%	24.04%	14.4%	22.1 %
الصنف 2	2.4%	1.8%	4.1%	0.56%	1.0%	2.4 %
الصنف 3	1.1%	3.5%	2.7%	3.39%	2,2%	4.0 %
الصنف 4 و 5	7.1%	6.6%	9.3%	13.46%	13.0%	17.9 %

الناتج البنكي الصافي

	2012	2013	2014	2015	2016
الناتج البنكي الصافي	14.7	22.9	30.7	40.5	34.7

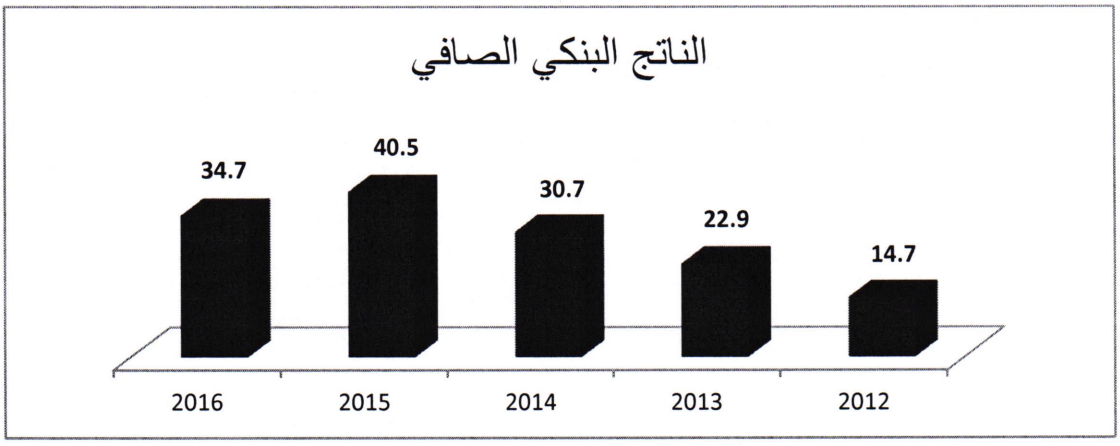

تراجع الناتج البنكي الصافي بنسبة 14 بالمئة مقارنة بالسنة الفارطة حيث استقر في مستوى 34.7 م.د.ت مقابل 40.5 م.د.ت في 2015 و 30.7 م.د.ت في 2014. هذا الانخفاض يعود بالأخص الى ارتفاع حجم الودائع خلال سنة 2016 مما انجر عنه نمو و ارتفاع الفوائد و الاعباء.

الأعباء العامة للتصرف

بلغت الأعباء العامة للتصرف 11.93 م.د.ت في ديسمبر 2016 مقابل 10.17 م.د.ت في ديسمبر 2015 أي ما يمثل زيادة ب 17 بالمئة.

	2013	2014	2015	2016
الأعباء العامة للتصرف	5.38	8.87	10.17	11.9

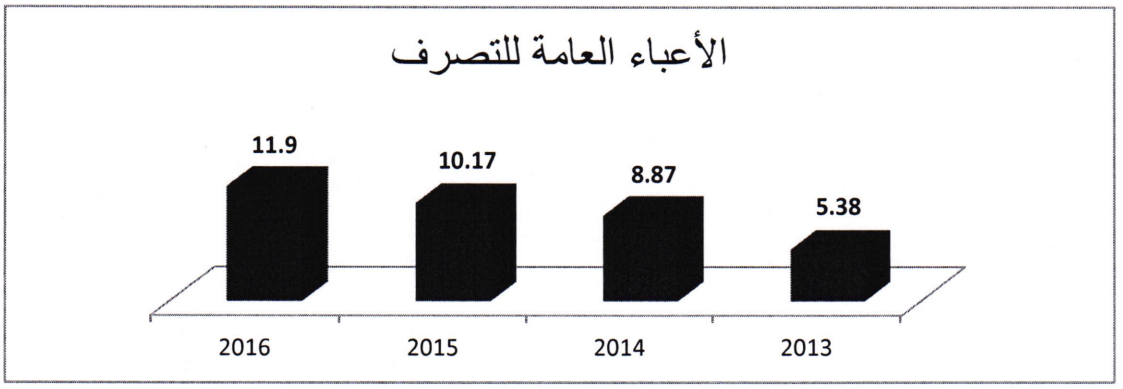

أجور الموظفين و الأعباء الاجتماعية

تواصل نمو أجور الموظفين بما في ذلك الأعباء الاجتماعية اذ بلغ 25.078م.د.ت في ديسمبر 2016 مقابل 20.513 م.د.ت في ديسمبر 2015 مسجلا بذلك ارتفاعا بنسبة 22 بالمئة. و يعود هذا الارتفاع الى حجم الانتدابات الذي بلغ 32 موظفا و الزيادة العامة للاجور.

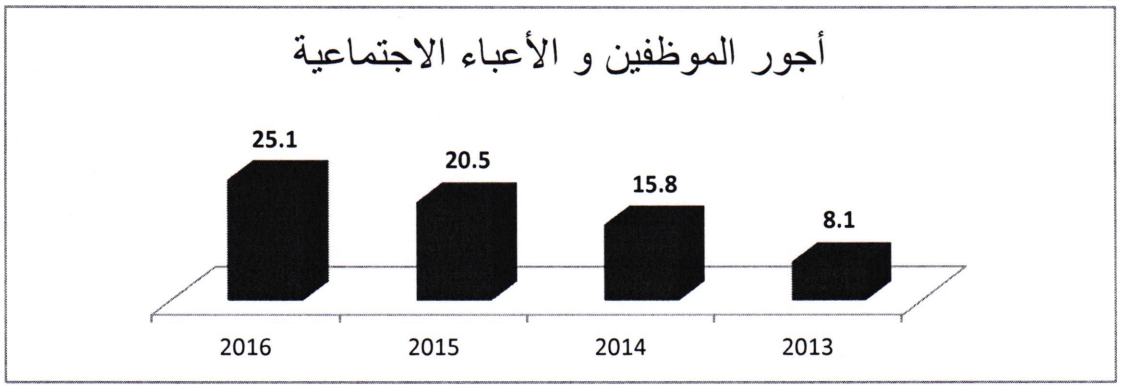

مصاريف الأصول

بلغت المصاريف المتعلقة باقتناء و تهيئة الفروع 2.1 م.د.ت في موفى سنة 2016 ليرتفع اجمالي هذه المصاريف منذ سنة 2012 الى 29.1 م.د.ت.

2016	2015	2014	2013	2012	
43.840	43.071	35.379	25.603	19.569	**الأصول**
2.113	7.780	9.776	6.053	3.376	**اقتناءات السنة**

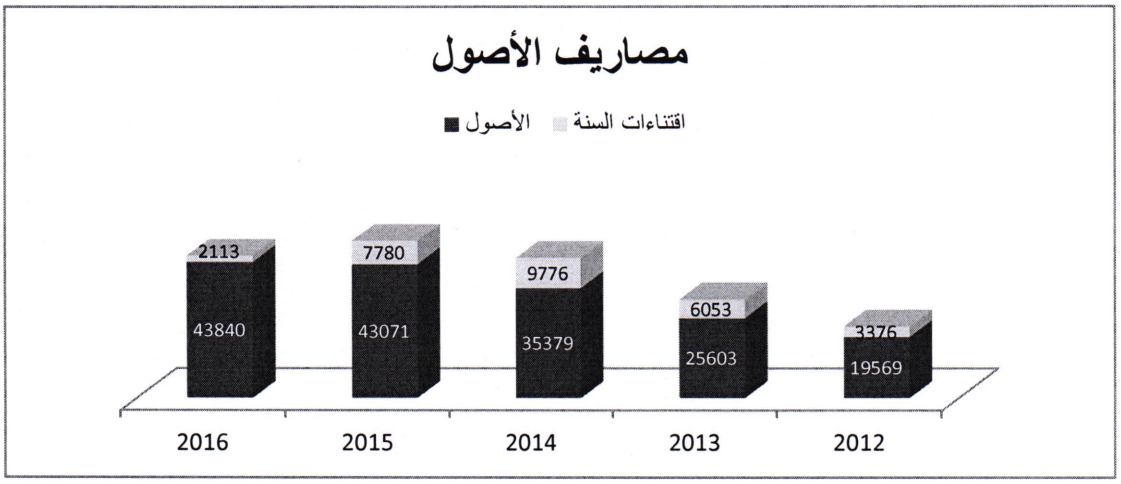

نشاط الخزينة في سنة 2016

اتّسم نشاط الخزينة في سنة 2016 بالفاعلية في ظروف اقتصادية صعبة. فقد تميزت سنة 2016 بضغوطات كبيرة ومتواصلة على السيولة البنكية وعلى أسعار صرف الدينار مقابل العملات الأجنبية.

النشاط في السوق النقدية

تعتبر عملية مبادلة العملات (SWAP) التي قام بها البنك مع البنك المركزي التونسي أبرز محطات سنة 2016. حيث تمكن البنك من الحصول على تمويل بالدينار مقابل توظيف بالدولار بأسعار تفاضلية لم تتعدّى 4.25% بفضل الخط التمويلي الذي تحصل عليه من البنك الأم والذي يبلغ إجماليا 200 مليون دولار أمريكي .

وتتمثل العمليات كالتالي :

عملية المبادلة الأولى :

تاريخ التجديد	المبلغ المتحصل عليه بالدينار	الكلفة %	معدل س.ن %	مدة التجديد
2016/03/30	180 600 000	% 4.25	4.20	3 أشهر
2016/06/30	182 050 000	% 4.25	4.21	3 أشهر
2016/09/30	183 510 000	% 4.25	4.26	3 أشهر

عملية المبادلة الثانية :

تاريخ التجديد	المبلغ المتحصل عليه بالدينار	الكلفة %	معدل س.ن %	مدة التجديد
2016/02/11	192 510 000	% 4.25	4.22	3 أشهر
2016/05/11	194 020 000	% 4.25	4.25	3 أشهر
2016/08/11	195 580 000	% 4.25	4.20	3 أشهر
2016/11/11	197 150 000	% 4.25	4.23	3 أشهر

هذه العمليات ساهمت بشكل كبير في توفير موارد الازمة لتمويل النشاط الإقراضي للبنك وفي خفض كلفة موارد البنك .

كما تمّ توظيف فائض الموارد في سندات ذات مردودية عالية وعلى مدة قصيرة .

عمليات التمويل الأسبوعية مع البنك المركزي التونسي

واصلت الخزينة عمليات إعادة تمويل مخزون رقاع الخزينة للدولة التونسية بصفة أسبوعية و ذلك للمساهمة في تمويل النشاط الإقراضي للبنك و لإعادة توظيفه في السوق النقدية بهامش ربح معدله 0,25 % .
لم تلجأ الخزينة إلى إعادة تمويل محفظة القروض المؤهلة لهذه العملية رغم توفر قائم قروض يعادل 20 مليون دينار قابل للتمويل في نهاية سنة 2016.

عمليات التوظيف في الأوراق التجارية

واصلت إدارة الخزينة في سياسة توظيف الموارد في سندات قصيرة الأمد التي توفر مردودية مرتفعة مع التحكم في المخاطر حسب التراتيب المعمول بها في السوق والمتبعة من طرف مجموعة بنك قطر الوطني .

وتتمثل هذه العمليات في نهاية سنة 2016 في ما يلي :

المدة (يوم)	النسبة	الأجل	القيمة	تاريخ الإصدار	المصدر
180	7.20%	2017/03/02	2 000 000	2016/09/03	العصرية للإيجار المالي
180	6.70%	2017/03/22	5 000 000	2016/12/22	التجاري للإيجار المالي
		المجموع	7 000 000		

كما نلاحظ من الجدول المرفق أعلاه ان كل التوظيفات قصيرة الأمد تمت مع شركات مالية وبنوك تمتاز بمستوى مخاطر ضعيف.

السوق المالية :

تتوزع توظيفات البنك في السوق المالية بين رقاع الخزينة للدولة التونسية وقروض رقاعية خاصة تمتاز بدرجة مخاطر منخفضة.
كما قامت الخزينة في نهاية 2016 بالتكفل بإدارة محفظة الأسهم للشركة التونسية القطرية للإستثمار و البالغ قيمتها 4 مليون دينار

عمليات التوظيف في رقاع الخزينة :

يشكل مخزون البنك من رقاع الخزينة نظير لأموال المساهمين و قد بلغ في نهاية 2016 قيمة 118 مليون.

كما يمثل الإستثمار في رقاع الخزينة مخزون احتياطي يمكن تمويله باللجوء إلى البنك المركزي التونسي بأسعار فائدة تفاضلية على المدى القصير.

ويتمثل قائم رقاع الخزينة كما يلي :

الأجل	الكمية	القيمة الإسمية	سعر الفائدة	المردودية
2018/10/12	48 800	48 800 000	% 5,5	% 6,1
2020/10/14	20 000	20 000 000	% 5,5	% 6,4
2022/08/11	30 000	30 000 000	% 5,6	% 6,3
2017/06/20	20 000	20 000 000	% 5,5	% 6,35
المجموع		118 800 000		

عملية الإستثمار في القروض الرقاعية الخاصة :

الإستثمار في هذه السندات تكون بالتحوط الكامل ضد كل المخاطر حيث ان كل هذه السندات تم إصدارها من طرف شركات مالية مدرجة ببورصة تونس وأغلبها شركات مالية فرعية لبنوك تونسية.

ويبلغ القائم في نهاية 2016 كما يلي :

الأجل	المدة	النسبة	القيمة	المصدر	تاريخ الإكتتاب
2018/01/11	5 سنوات	TMM+0.6 %	285 700	التجاري بنك	2010/01/11
2018/10/14	5 سنوات	% 7	600 000	يونيفكتور	2013/10/14
2018/11/22	5 سنوات	% 7	1 200 000	التجاري للإيجار المالي	2013/11/22
2019/04/28	5 سنوات	% 7,2	900 000	التونسية للإيجار المالي	2014/04/28
2019/12/16	5 سنوات	% 7,55	1 200 000	التونسية للإيجار المالي	2014/12/15
2019/12/16	5 سنوات	% 7,35	1 200 000	البنك التونسي الكويتي	2014/12/15
2019/12/26	5 سنوات	% 7,5	1 200 000	التجاري للإيجار المالي	2014/12/26
2020/10/30	5 سنوات	% 7,4	1 600 000	التجاري بنك	2015/10/20
2020/12/25	5 سنوات	% 7,7	1 600 000	التجاري للإيجار المالي	2015/11/18
2020/02/09	5 سنوات	% 7,6	1 600 000	التونسي العربي للإيجار المالي	2015/02/09
2020/04/30	5 سنوات	7.4%	1 600 000	حنبعل للإيجار المالي	2015/04/30
المجموع			12 985 700		

سوق الصرف :

تعمل إدارة الخزينة على الرفع من مردودية نشاط الصرف بالبنك وذلك على العديد من الأصعدة . فبينما ، تجتهد مصلحة البيع على تطوير النشاط مع الحرفاء الطبيعيين والشركات وذلك بالتنسيق مع مختلف الإدارات المعنية، تقوم مصلحة التبادل بتطوير نشاط الصرف مع البنوك التونسية والأجنبية.

كما تقوم إدارة الخزينة بضبط أسعار الصرف على مستوى الفروع ومكاتب الصرف وتحرص على إدارة وضعية الصرف بطريقة محكمة للرفع من المردودية وتقليص المخاطر.

كما تسعى إدارة الخزينة إلى الرفع من مستوى موارد البنك وذلك بتنويع المنتجات المعروضة للعملاء قصد توظيف أموالهم كما تقدم لهم منتجات الصرف الآني والآجل ومنتجات الحماية من مخاطر الصرف والتوظيف بالدينار والعملات الأجنبية والتمويل بالعملات على المدى القصير.
في هذا المجال قامت الخزينة بإطلاق منتجين جديدين وهما منتج التوفير للأفراد Fidelity و الذي يمكن البنك من توفير موارد ثابتة لمدة خمس سنوات بإسعار تفاضلية لفائدة الحرفاء و منتج Prosperity للشركات و الذي يمكن البنك من دعم موارده من سيولة الشركات المتوفرة في حساباتها.

إلى جانب ذلك، تقوم إدارة الخزينة بضبط خطوط إئتمان مع البنوك المحلية والأجنبية في مجال عمليات الصرف والنقد وتعمل على احترام تراتيب البنك المركزي التونسي ومجموعة بنك قطر الوطني.

بفضل هذه الإدارة المحكمة، تمكنت إدارة الخزينة من الإستغلال الأمثل لتحركات أسعار الصرف وتحقيق أرباح محترمة.

السنة	2012	2013	2014	2015	2016
أرباح الصرف (مليون دينار)	1	1,2	2,1	2,4	2.6

تطّور عدد الموظفين

في موفى سنة 2016 بلغ عدد إجمالي الموظفين 444 حيث تمّ إنتداب 32 موظفا و يمثل الذكور % 53 من عدد المنتدبين و47% من الإناث .
و قام 19 موظف بمغادرة البنك (استقالة، تقاعد، انتهاء عقد او شغل،طرد)

و في ما يلي بعض الإحصئيات لموظفي البنك:

توز يع الموظفين القار ين حسب الفئة المهنية

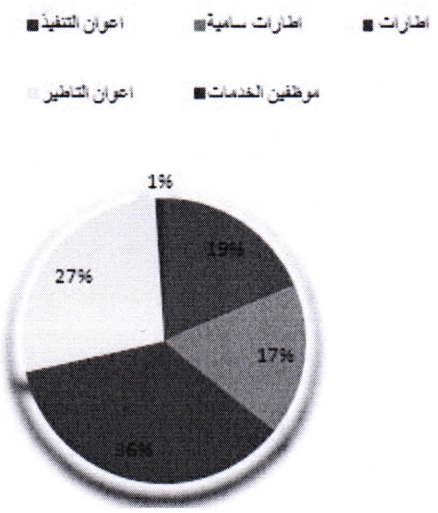

توز يع إجمالي الموظفين حسب الجنس

244	الذكور
200	الإناث
444	**المجمو ع**

توز يع الموظفين حسب الشر يحة العمر ية

9	أكثر من 55 سنة
21	من 51 إلى 55 سنة
112	من 36 سنة إلى 50 سنة
258	من 26 إلى 35 سنة
44	أقل من 25 سنة
444	**المجمو ع**

الحوكـــــمة

Board of Directors	مجلس الإدارة	Board Committees لجان المساندة للمجلس		
		E C C	ACC	R C
Chairman of the BOD **رئيس مجلس الإدارة**	Mr. Ali Rashid El Mohannadi السيد علي راشد المهندي			
Members **الأعضاء**	Mr. Ali Abdulla Darwish السيد علي عبد الله درويش		X	
	Mr. Abdulla Nasser AL-KHALIFA السيد عبد الله ناصر الخليفة			X
	Ms. Sheikha Salem Al-Dusari السيدة شيخة سالم الدوسري		X	
	Ms. Fatma Al-Sueedi السيدة فاطمة السويدي	X		
	Mr. Hassan Abdulla AL-ASMAKH السيد حسن عبد الله الأصمخ	X		
	Mr. Khaleel Al-Ansari السيد خليل الأنصاري			X
	Mr. Mohamed Najib Rekik * وقع تعويضه بالسيد محمد بشيو بمقتضى مجلس الادارة المنعقد بتاريخ 2016/08/23 السيد محمد نجيب الرقيق		X	
	Mr. Abdelkader Boudrigua* السيد عبد القادر بودريـڤة			X
CEO **المدير العام**	Mr. Habib Chehata السيد حبيب شحاته	X		

E C C : Executive Credit Committee
A CC : Audit and Compliance Committee
R C : Risk Committee

اللجنة التنفيذية للقرض
اللجنة الدائمة للتدقيق الداخلي ومراقبة الإمتثال
لجنة المخاطر

(*) Independant Member and President of the Committee

تقرير الحوكـــــمة

توطئـــــة،

إنّ مجلس إدارة بنك قطرالوطني (تونس) يجدّد التزامه المطلق بتطبيق قواعد التصرّف السليم والحوكمة الرشيدة التي ضبطها البنك المركزي التونسي بمقتضى المنشور عدد 06 لسنة 2011 المؤرخ في 20 ماي 2011، باعتبارها عنصرا أساسيا وجزءا لا يتجزّأ من ثقافة المجمع.

قام البنك منذ سنة 2013 وحتى سنة 2016 بوضع الأسس الكفيلة لتفعيل ما جاء به ميثاق الحوكمة الرشيدة للبنك المصادق عليه من قبل مجلس الإدارة المنعقد بتاريخ 6 أكتوبر 2011 وذلك سعيا منه للامتثال لمقتضيات منشور البنك المركزي التونسي عدد 06 لسنة 2011 آنف الذكر:

أبرز الإنجـــــازات (2013-2016)

سنة 2013

- مصادقة المجلس على تعديل الهيكل التنظيمي العامّ للبنك بما يتماشى مع تنظيم وهيكلة المجمع؛
- إصدارمذكرة عمل داخلية (عدد 2013/1) تضبط إجراءات الرقابة الداخلية الدائمة تعتمدها فروع البنك والتي يعمل على تحيينها دوريا، بالإضافة إلى الموظفين المكلفين بهذه المهامّ على مستوى الفروع؛
- إصدارمذكرة داخلية (عدد 2013/17) لتحسيس وتشريك مختلف المصالح التشغيلية في منظومة الرقابة المتكاملة المزمع وضعها والتي سيعمل على تفصيلها وبلورتها تزامنا مع تعديل كلّ من الهيكل التنظيمي ودليل الإجراءات وجذاذات الوظائف الفردية؛
- تعديل مدونة الأخلاقيات والسلوك المهنية المعتمدة على مستوى المجمع؛
- تعديل دليل الزيّ الرسمي المعتمد على مستوى المجمع وهو بصدد المراجعة؛
- إعداد المواثيق الخاصة باللجان الترتيبية المساندة للمجلس وهي اللجنة التنفيذية للقرض واللجنة الدائمة للتدقيق الداخلي ولجنة المخاطر والتي صادق عليها مجلس الإدارة المنعقد بتاريخ 10 أفريل 2013؛
- تعيين أعضاء اللجان المساندة لمجلس الإدارة من قبل المجلس المنعقد في 10 أفريل 2013؛
- تعيين عضوين مستقلين بمجلس الإدارة واللذين يترأسان لجنتي التدقيق والمخـاطر (المساندة للمجلس)؛

سنة 2014

- تركيز النظام المعلوماتي الجديد للبنك ابتداء من 21 جويلية 2014 وهو في طور التركيز والتطوير؛
- تعيين فريق عمل يعنى بأشغال تركيز وإدماج النظام المعلوماتي ومراجعة دليل الإجراءات؛
- التنظيم العامّ: الشروع في تفعيل الهيكل التنظيمي العامّ الجديد للبنك وذلك بصفة تدريجية وفقا للموارد البشرية واللوجستية المتوفرة؛ ومن أبرز التحويرات المنجزة: تقسيم إدارات البنك وفقا لأوجه النشاط (Business/Operations) وتقسيم الحرفاء (Retail/Corporate) وبالتالي الفصل تدريجيا بين مهامّ المصادقة والسحب والمتابعة أوالرقابة أي الفصل بين المهامّ المتضاربة على مستوى مختلف الإدارات والهياكل التشغيلية (وذلك بناء على الموارد البشرية واللوجستية المتوفرة). يذكر منها:
  - بعث هيكل مكلف بالإفصاح (Communication)
  - بعث هيكل مكلف بجودة الخدمات
  - انتداب وتعيين مدير مكلف بالأفراد والمهن الحرّة (Retail)
  - انتداب وتعيين مدير مكلف بالشركات (Corporate)
  - انتداب وتعيين مدير تنفيذي مكلف بالمخاطر
  - إحداث هيكل مكلف بمخاطرالقرض (Risk credit)
  - إحداث هيكل مكلف بمخاطرالنظم المعلوماتية (IT risk)
  - إحداث إدارة الشؤون القانونية والعقود بعد أن تمّ فصلها عن التحصيل والنزاعات
  - تعيين مدير مكلف بالعقود والضمانات
  - تعيين مديرمكلف بالموارد البشرية بعد أن تمّ فصلها عن الوسائل العامة
  - تعيين مديرمكلف بالتدريب تابع لإدارة الموارد البشرية
  - تعيين مديرتنفيذي مكلف بالرقابة المالية (Financial Control)

- تعيين مديرمكلف بالعمليات البنكية (Operations)
- بعث هيكل مكلف برقابة العمليات وجودة الخدمات البنكية (Operations Control & Quality Assurance)
- بعث هيكل مكلف بالتصرف في تشكيات الحرفاء والتحقيق (Investigation & Management of Customers Complaints)
- تفعيل مهامّ رؤساء المناطق المشرفة على شبكة فروع البنك (Zone Managers)
- إلحاق إدارة التدقيق الداخلي بمجلس الإدارة (بعد أن تمّ فصلها عن الرقابة والتفقّد) والتي ترفع تقاريرها إلى اللجنة الدائمة للتدقيق الداخلي

- توزيع جذاذات الوظائف الفردية المعتمدة على صعيد المجمع وذلك بصفة تدريجية وبالاستناد على المؤهلات والموارد المتوفرة؛
- مصادقة لجنة القرض بتاريخ 2014/10/29 على مقترح إدارة الضمانات الداعي إلى إرساء عمولات جديدة (عمولات رفع اليد، عمولات العقلة والاعتراضات الإدارية، الخ)؛
- إنشاء لجنة الحوكمة المتعلقة بتقاريرالسلط الرقابية والتي تعنى بالامتثال للمتطلبات الخاصة بالتقاريرالدورية والآجال القانونية وصحة المعلومات المدلى بها (المنشور الداخلي عدد 2014/06 المؤرخ في 2014/10/07)؛
- تعديل تركيبة لجان المساندة للإدارة التنفيذية والمواثيق الخاصة بها في موفى سنة 2014.

سنة 2015

- تعزيز فريق إدارة الامتثال بموظفين مؤهلين يغطون المجالات الرئيسية من الخدمات المصرفية: الحوكمة وتكنولوجيا المعلومات والشؤون القانونية والتجارية والعمليات مع الخارج ...
- وضع خطة عمل سنوية لإدارة الإمتثال تغطي عشرفئات مقسمة إلى إثنين وأربعين عملاً :

- البنية التحتية لإدارة الامتثال
- الحوكمة
- الإمتثال لقانون FATCA
- منظومة التنميط
- منظومة اعرف عميلك
- منظومة التحري
- آداب المهنة / الأخلاق
- اللوائح المصرفية
- استمرارية الأعمال
- قبول العملاء

- وضع خارطة طريق للإمتثال لمنشورالبنك المركزي التونسي عدد 06 لسنة 2011
- إنشاء وإعادة النظر في المدونات والمواثيق وسياسات QNB تونس:

- ميثاق إدارة الإمتثال
- سياسة إدارة الإمتثال
- سياسة قبول الهدايا
- سياسة التضارب في المصالح
- مواثيق لجان دعم الإدارة العامة
- سياسة واجرائات مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب
- دليل الحوكمة
- ميثاق أخلاق المهنة
- سياسة متابعة العقوبات
- سياسة مراقبة عمليات التجارة الدولية

- توزيع ميثاق أخلاق المهنة وإعلان تضارب المصالح
- توزيع دليل الزيّ الرسمي

- تعويض صفة اللجنة الدائمة للتدقيق الداخلي بلجنة التدقيق الداخلي ومراقبة الإمتثال بعد الحصول على موافقة البنك المركزي التونسي في 2015/11/11
- إنشاء نظام لإدارة المخاطر التشغيلية
- إنشاء إدارة للجودة والتفقد

سنة 2016

- وضعت إدارة مراقبة الامتثال خطة عمل سنوية تفصيلية وقع اقرارها من المجلس . هذه الخطة شملت أساسا إجراءات لإتقان ومعالجة مخاطر عدم الامتثال.

وقد غطت الخطة الموضوعة في بداية العام 20 فئة منها 16 فئة تم انجازها في عام 2016

طوال هذا العام، كان قد تم دفع اهتماما خاصا جدا في الامتثال لقواعد الحوكمة الرشيدة

- وضع خارطة طريق للإمتثال للقانون 2016-48 وبعثها للبنك المركزي و عرضها على لجنة التدقيق و الامتثال

لتعزيز ممارسات الحوكمة وضعت ادارة الامتثال الاجراءات التالية :

- وضع منظومة الابلاغ عن المخالفات -Whistleblowing
- نشر سياسات و اجراءات ادارة الامتثال
- تخصيص جلسات للتعلم الإلكتروني في مجال الإبلاغ عن المخالفات لبعض كوادر البنك في اطار بناء ثقافة الامتثال ومنع أي انتهاك داخلي أو خارجي.
- تحديث مدونة قواعد الأخلاق وفقا للمادة رقم 186 من قانون البنوك رقم 2016-48 من خلال المشاركة في وضع الصيغة النهائية لمدونة أخلاق المهنة من قبل الجمعية المهنية للبنوك
- تتبع شكاوي العملاء من خلال مراجعة الاجراءات الخاصة بدلك

منظومـــة الحوكمة الرشيدة للبنك

الميثـــــاق

امتثالا لمقتضيات منشور البنك المركزي التونسي عدد 06 لسنة 2011 المؤرخ في 20 ماي 2011، صادق مجلس الإدارة المنعقد بتاريخ 6 أكتوبر 2011 على ميثاق الحوكمة الرشيدة الذي يضبط أهداف ومبادئ التصرف السليم وكذلك آليات تحقيقها على مستوى البنك، أخذا بعين الاعتبار لطبيعة وحجم نشاط البنك.
وقد تعهّد أعضاء المجلس خلال الجلسة المنعقدة بتاريخ 4 جويلية 2012 بالعمل على الامتثال للضوابط التي يضعها البنك المركزي التونسي في هذا المجال مؤكدين حرصهم التامّ على إصدار القرارات ذات الصلة والعمل على تفعيل ما جاء في ميثاق الحوكمة الرشيدة.
قامت إدارة مراقبة الإمتثال بإعداد دليل للحوكمة يضبط مسؤوليات وواجبات مجلس الإدارة تجاه البنك 2016. تمّت المصادقة عليه بمقتضى محضر مجلس الإدارة الوؤرخ في 03 جوان 2016

***أهداف الميثاق:**

تتمثل الأهداف المرسومة وفقا للشروط المثلى للسلامة والموثوقيّة والشمولية فيما يلي:

- التحقق من أنّ جميع العمليّات المنجزة من قبل البنك تمتثل للقواعد التشريعية والترتيبية النافذة وكذلك للأعراف المهنية والأخلاقية؛
- التحقق من وضع النظم التي تضمن سياسة ورقابة المخاطر والنتائج المرسومة؛
- التحقق من أنّ درجة المخاطر تتلائم مع توجهات النشاط كيفما يحددها مجلس الإدارة؛

- التحقق من وضع النظم والإجراءات الكفيلة بالسيطرة على المخاطر المرتبطة بمختلف نشاطات البنك وخاصة مخاطر القرض ومخاطر السوق ومخاطر سعر الفائدة ومخاطر الوساطة ومخاطر الدفع ومخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية؛
- التحقق من أنّ المخاطر المذكورة أعلاه مسيطر عليها بشكل صحيح خاصة من خلال الامتثال الكامل للإجراءات والحدود وقواعد التصرف التي يضبطها مجلس الإدارة؛
- التحقق من موثوقية وجودة وسرعة توفير المعلومات إلى الإدارة العامة ومجلس الإدارة وسلط الإشراف والرّقابة والغير وتكتسي جودة المعلومات المحاسبية والمالية وجودة المعلومات التي تهدف إلى قياس المخاطر والمردودية أهمية خاصة في هذا المجال؛
- التحقق من آليات التقييم والتدوين والحفظ وتوفّر المعلومات المحاسبية والمالية، خاصة من خلال ضمان توفّر مسلك التدقيق؛
- التحقق من جودة نظم المعلومات والإفصاح؛
- التثبت من تنفيذ التدابير التصحيحية المتخذة داخل البنك في آجال معقولة؛
- الحفاظ على سلامة العمليات والقيم والأموال والأشخاص؛
- ضمان مراعاة الأهداف والقواعد التي تضبطها الإدارة العامّة؛
- توفير موارد بشريّة تمارس الرقابة الدائمة والدوريّة وفقا لما يقتضيه حجم البنك وطبيعة نشاطه.

***المبادئ:**

يستوجب تنظيم البنك وإجراءاته اعتماد المبادئ التّالية لتحقيق الأهداف المذكورة آنفا:

- رسم تنظيم البنك بشكل يحقق الاستقلال التام بين المصالح المكلفة بالتعهّدات والمصالح المكلفة بالمصادقة وبخاصة المصادقة المحاسبية وبالدفوعات وبمتابعة واجبات العناية المرتبطة برقابة المخاطر؛
- وتطبق هذه القاعدة خاصة في المجالات التالية :
  - الخزينة والصرف، من خلال الفصل بين المكاتب الأماميّة والمكاتب الخلفيّة؛
  - القرض من خلال الفصل بين المصالح التي تصادق على القروض والمصالح التي تعدّ الملفّات وتنجز الدفوعات وتسجل العمليّات؛
- تكون المصالح التشغيلية بالمقر والفروع مسؤولة على الحسابات المفتوحة لديها لتسجيل العمليّات؛
- تقوم المصالح التشغيلية والفروع بمتابعة هذه الحسابات بكل دقّة وانجاز الرقابة عليها بصفة مستمرة؛
- ينصهر نظام الرقابة في التنظيم والأساليب والإجراءات المتعلقة بمختلف العمليّات؛
- تكتسي الرقابة طابعا شموليا وتغطي مختلف مكونات البنك من مصالح المقرّ والفروع؛
- يمارس الأعوان المكلّفون بالرقابة الدورية مهامهم باستقلالية تامة عن مختلف المصالح محلّ الرقابة؛
- تشمل منظومة الرقابة للبنك صنفين من الرقابة: الرقابة الدائمة والرقابة الدوريّة؛
- أن تراعي مدوّنات الإجراءات بالبنك جملة هذه المبادئ كما يجب أن تحقق معالجة للعمليات تضمن مستلزمات النجاعة والإنتاجية وتوفر للحرفاء خدمات ذات جودة عالية ومربحة.

مجلس الإدارة

وفقا للمادة 37 من النظام الأساسي للبنك، يجتمع مجلس إدارة بنك قطر الوطني بدعوة من رئيسه أو من نصف عدد أعضائه كلما دعت مصلحة البنك لذلك.. وقد التأم المجلس 5 مرات خلال سنة 2016

الصلاحيات

وفقا للمادة 39 من النظام الأساسي للبنك، يتمتع مجلس الإدارة بالخصوص بالصلاحيات التالية:

- دعوة الجلسة العامة للانعقاد وضبط جدول أعمالها؛
- إعداد الموازنة وحسابات الأرباح والخسائر السنوية ووضعها على ذمة مراقب الحسابات قبل انعقاد الجلسة العامة؛
- تقديم الاقتراحات على الجمعية العامة بشأن الزيادة أو التخفيض في رأس مال البنك أو التمديد في مدته أو إدماجه في شركة أخرى أو حلّه قبل الأوان أو تعديل النظام الأساسي؛
- المصادقة على الاتفاقيات التي تعقد بصفة مباشرة أو غير مباشرة أو بواسطة بين البنك والأشخاص المرتبطين به...؛

مدة العضوية وتسديد الشغور

يشغل عضو مجلس الإدارة منصبه لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد ما لم يستقيل أو يفقد الأهلية لمنصب عضو مجلس الإدارة أو يتوقف عن شغل المنصب ويحق لأعضاء مجلس الإدارة المستقيلين أن يعاد تعيينهم.
في حالة خلو منصب أحد أعضاء مجلس الإدارة بشكل طارئ، يجوز شغله بآخر يعينه الطرف الذي يكون العضو المتخلي منه ويتولى عضو مجلس الإدارة المعين بهذه الكيفية منصبه للفترة المتبقية من مدة تعيين العضو الذي عيّن مكانه. وفي هذه الحالة، فإنّ هذه التعيينات تعرض على الجمعية العامة في أول اجتماع لها للمصادقة عليها نهائيا.

تركيبة المجلس
(في موفى سنة 2016)

- السيد علي راشد المهندي
- السيد علي عبد الله درويش
- السيد عبد الله ناصرال خليفة
- السيدة شيخة سالم الدوسري
- السيدة فاطمة السويدي
- السيد حسن عبد الله الأصمخ
- السيد خليل الأنصاري
- السيد محمد نجيب الرقيق تغيّر بالسيد محمد بيشيو في أوت 2016
- السيد عبد القادر بودريقة

اللجان الترتيبيـــة المساندة للمجلس سنة 2016
تقوم اللجان الترتيبية المتخصصة في مجالات التمويل والتدقيق و مراقبة الإمتثال و رقابة المخاطر (وهي على التوالي، اللجنة التنفيذية للقرض ولجنة التدقيق ومراقبة الإمتثال ولجنة المخاطر) بمساندة مجلس الإدارة عند أدائه للمهامّ الموكلة إليه واتخاذ القرارات الاستراتيجية ذات الصلة.

بمقتضى القانون عدد 48 المؤرخ في 2016/07/11 تمّ إقرار إحداث 3 لجان وهي لجنة التدقيق و لجنة المخاطر و لجنة التعيينات و التأجير و قد تمّ تركيز هذه اللّجان بالبنك بمقتضى قرار مجلس الإدارة المؤرخ في 2016/12/01 و تتركب هذه اللّججان من الأعضاء الآتي ذكرهم :

لجنة التدقيق و مراقبة الإمتثال :
السيد محمد بيشيو (رئيس)
السيدة شيخة الدوسري
السيد علي درويش

لجنة المخاطر :
السيد عبد القادر بودريقة (رئيس)
السيد عبد الله ناصر آل خليفة
السيد خليل الأنصاري
السيد حسن الأصمخ
السيدة فاطمة السويدي

لجنة التعيينات والتأجير :
السيد عبد الله ناصر آل خليفة
السيد خليل الأنصاري
السيد حسن الأصمخ

اللجنة التنفيذية للقرض

تم الغاء هذه اللجنة طبقا لمقتضيات القانون عدد 48 المؤرخ في 2016/07/11 واقتصار البنك على لجنة القرض الداخلية وذلك بمقتضى قرار مجلس الإدارة المؤرخ في 2016/11/30

لجنة التدقيق ومراقبة الإمتثال (اللجنة الدائمة للتدقيق الداخلي سابقاً)

تمّ تعويض اللجنة الدائمة للتدقيق الداخلي بلجنة التدقيق ومراقبة الإمتثال بعد الحصول على موافقة البنك بتاريخ 2015/11/11

تتكوّن اللجنة من ثلاث أعضاء على الأقلّ ويترأسها عضو مستقلّ بمجلس الإدارة على معنى الفصل 23 من القانون عدد 65 لسنة 2001 والفصل 13 من منشور البنك المركزي التونسي عدد 06 لسنة 2011 ولا يمكن تجديد مدة نيابته أكثر من مرتين وتجتمع اللجنة على الأقلّ ستّ مرّات في السنة ولا تكون هذه الاجتماعات صحيحة إلاّ بحضور ثلاثة أعضاء على الأقلّ.

تركيبة لجنة التدقيق و مراقبة الامتثال (في موفى سنة 2016)

السيد محمد بيشيو (رئيس اللجنة)
السيدة شيخة سالم الدوسري (عضو)
السيد علي عبد الله درويش (عضو)

أبرز المهامّ

يضبط ميثاق اللجنة الدائمة للتدقيق الداخلي المصادق عليه من قبل مجلس الإدارة المنعقد بتاريخ 12 جانفي 2016 مهامّ اللجنة ومن أبرزها:

- السهر على وضع آليات الرقابة الداخلية اللازمة
- مراجعة التقرير السنوي بما في ذلك القوائم المالية والإدلاء بملاحظاتها فيه قبل إحالته على مجلس الإدارة لغرض المصادقة
- مراجعة كلّ كشف للمؤسسة قبل إحالته على سلط الرّقابة
- التدقيق في كلّ توظيف أو عملية قد تضرّ بالحالة المالية للمؤسسة والتي يشعرها بها مراقبو الحسابات أو المراقبون الخارجيون
- التثبت من وضوح المعلومات المعروضة وتقييم تناسق وملائمة نظم قياس المخاطر ومراقبتها والسيطرة عليها
- دراسة النقائص المسجّلة على مستوى منظومة الرقابة الداخلية التي ترفع إليها من قبل مختلف الهياكل المكلفة بالرقابة داخل البنك واقتراح التدابير التصحيحية في الغرض
- المتابعة والتنسيق بين أشغال الهيكل المكلّف بالتدقيق الداخلي وبقية الهياكل المكلفة بالرقابة
- إبداء الرأي إلى مجلس الإدارة حول تعيين المسؤول على الهيكل المكلّف بالتدقيق الداخلي والمدققين الداخليين وبخصوص ترقياتهم وأجورهم
- إقتراح تعيين مراقبي الحسابات و/أو المدققين الخارجيين وإبداء الرأي حول برنامج ونتائج أعمالهم
- الحرص على أن يقع دعم الهياكل المكلّفة بالتدقيق الداخلي وبمراقبة الامتثال بالموارد البشرية واللوجستية اللازمة لأداء مهامهم بنجاعة.

وتمارس اللجنة المسؤوليات المرتبطة بالتدقيق الداخلي من خلال مراجعة واعتماد الميثاق والخطط والأنشطة والهيكل التنظيمي لإدارة التدقيق الداخلي للبنك، وضمان عدم وجود قيود غير مبررة على عملها وعلى حصولها على سجلات ووثائق البنك والتواصل مع أفرادها حسب وعند الحاجة من أجل أداء مهامها.

- كما تضطلع اللجنة بالمهام المرتبطة بمسائل الامتثال من خلال مراجعة واعتماد الميثاق وخطط وأنشطة إدارة الامتثال والمتابعة للبنك، إضافة إلى التأكد من وجود آلية فعالة للمراقبة والرصد وتقديم التقارير عن إجراءات مكافحة غسل

الأموال و تمويل الإرهاب و المسائل المتصلة بها. كما تستعرض اللجنة عملية الإبلاغ عن الانتهاكات والسجل المتعلق بذلك، إضافة إلى إصدار توصياتها بشأن التقرير السنوي لحوكمة الشركات الذي تعده إدارة الامتثال وفقا للمتطلبات التنظيمية. وتحرص اللجنة أيضا على التأكد من كفاءة وظيفة الامتثال فيما يخص كشف الانحرافات والمخالفات داخل البنك، كما تضمن عدم وجود أي عوامل تؤثر على استقلاليتها و موضوعيتها، فضلا عن تقديم تقارير ملائمة عن وظيفة الامتثال مع الأخذ في الحسبان متطلبات لجنة بازل وتوصيات مجموعة العمل المعنية بالإجراءات المالية المتعلقة بغسل الأموال؛ علاوة على مراجعة فعالية نظام رصد الامتثال للقوانين واللوائح ونتائج التحقيقات الإدارة والمتابعة (بما في ذلك إجراءات تأديبية) من أي حالات عدم الامتثال داخل البنك و مراجعة نتائج التفقد من قبل أي هيئة تنظيمية وكذلك ملاحظات المراجعة

- هذا كما عملت إدارة التدقيق على تعديل نصّ الميثاق وفقا لما يقتضيه القانون عدد 48 لسنة 2016 الصادر بتاريخ 11 جويلية 2016 والذي سيقع عرضه على أنظار لجنة التدقيق ومراقبة الامتثال ومجلس الإدارة سنة 2017 للمصادقة.

لجنة المخـــاطر

حرصا من مجلس إدارة بنك قطر الوطني (تونس) على اعتماد مبادئ الحوكمة الرشيدة وتطبيق قواعدها في البنك مثلما نصّ على ذلك منشور البنك المركزي التونسي عدد 6 لسنة 2011، تمّ إحداث لجنة المخاطر بمقتضى قرار مجلس الإدارة المنعقد في 10 أفريل 2013.

وتتألّف لجنة المخـاطر من ثلاثة أعضاء على الأقلّ، يقوم بتعيينهم مجلس الإدارة من بين أعضائه الذين تتوفر لديهم الكفاءة والخبرة اللازمة لأداء مهامهم وذلك لمدّة تتوافق مع مدّتهم النيابية بمجلس الإدارة ويترأس اللجنة عضو من أعضاء مجلس الإدارة من ضمن الأعضاء المستقلّين بمجلس الإدارة، لا يمكن تجديد مدة نيابته أكثر من مرتين وتتوفّر لديه كفاءة عالية وخبرة جيّدة في مجال إدارة المخاطر.

كما تجتمع لجنة المخاطر بدعوة من رئيسها ستّ مرات على الأقل في السنة وكلّما اقتضت الضرورة لذلك. .

تركيبة لجنة المخـــاطر (في موفى سنة 2016)

السيد عبد القادر بودريـقة (رئيس اللجنة)
السيد عبد الله ناصرال خليفة (عضو)
السيد خليل الأنصاري (عضو)

أبرز المهامّ

أحدثت لجنة المخـاطر لمساعدة المجلس على الاضطلاع بمسؤولياته في مجال التصرّف ورقابة المخاطر ومراعاة التشريع والسياسات ذات الصلة. ويضبط ميثاق لجنة المخاطر المصادق عليه من قبل مجلس الإدارة المنعقد في 10 أفريل 2013 مهامّ اللجنة التي تتولّى مؤازرة المجلس بالخصوص فيما يلي:

- بلورة وتحديث إستراتيجية إدارة مختلف المخاطر وضبط أسقف التعرّض إلى المخاطر والأسقف التشغيلية؛
- المصادقة على نظم قياس ومراقبة المخاطر؛
- مراقبة مراعاة إستراتيجية إدارة المخاطر من قبل الإدارة العامّة؛
- النظر في تعرّض البنك لمختلف المخاطر المرتبطة بالنشاط (بما في ذلك مخاطر القرض ومخاطر السوق ومخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية) والامتثال للإستراتيجية المضبوطة للغرض؛
- تقييم سياسة المخصّصات والتلائم المستديم بين الأموال الذاتية ونمط المخاطر؛
- دراسة المخاطر الناتجة عن القرارات الإستراتيجية لمجلس الإدارة؛
- المصادقة على مخططات استمرارية النشاط؛
- تعيين المسؤول عن الهيكل المكلّف بمراقبة ومتابعة المخاطر وتحديد مكافأته الماليّة؛
- متابعة القروض المسندة للحرفاء التي تفوق تعهداتهم لدى مؤسسات القرض المبالغ المنصوص عليها بالفصل 7 من منشور البنك المركزي التونسي عدد 24 لسنة 1991 المؤرخ في 17 ديسمبر 1991 والمتعلّق بتقييم المخاطر وتغطيتها ومتابعة التعهدات؛
- اقتراح التدابير التصحيحية أو التكميلية اللازمة لضمان مزيد السيطرة على المخاطر على مجلس الإدارة.

خلال سنة 2016 امتثل كل من مجلس الادارة واللجان المنبثقة عنه لمنشورالبنك المركزي التونسي (2011-06) بالنسبة للتركيبة واحترام العدد الادنى لانعقاد
الاجتماعات

مراقبو الحسابات (في موفى سنة 2016)

تعيّن الجمعية العامة العادية للمساهمين مراقبين اثنين أو أكثر لحسابات البنك لمدّة ثلاث سنوات قابلة للتجديد ويكونا مسؤولين عن صحة البيانات الواردة في تقاريرهما بصفتهما وكيلان عن المساهمين.
تمّ تعيين مراقبي حسابات البنك من قبل الجمعية العامة العادية للمساهمين وهما:

مكتب KPMG (المدة النيابة الثانية 2015، 2016 و2017)

مكتب آرنيست ويونغ في موفى 2016 (المدة النيابية الثانية : 2016-2017-2018)

الموفـق المصرفي (في موفى سنة 2016)

يشغل السيد محمد لطفي العبيدي خطة موفق مصرفي للبنك خلفا للسيد منصف دريرة (ابتداء من غرة ديسمبر 2013 إلى موفى شهر أوت 2015، تمّ تجديدها مرة ثانية في موفى 2016) وذلك بمقتضى اتفاقية الخدمات المشتركة للتوفيق المصرفي التي تضعها الجمعية المهنية التونسية للبنوك والمؤسسات المالية والمؤرخة في 23 ديسمبر 2013.

هيكلة رأس مال البنك (في موفى سنة 2016)

المساهمون	المبلغ (بالدينار)	عدد الأسهم العادية	عدد الأسهم ذات الأولوية في الربح	% في رأس المال
بنك قطر الوطنـــي	159 974 800.000	15 698 200	299 280	99.98%
خواصّ تونسيون	25 200.000	1 800	720	0.02%
المجمـــوع	**160 000 000.000**	**15 700 000**	**300 000**	**100%**

الإدارة التنفيذيـــة

يعيّن مجلس الإدارة المدير العامّ مع مراعاة السلط التي يخولها القانون صراحة للجلسات العامة ولمجلس الإدارة ويتولى المدير العامّ تحت مسؤوليته الإدارة العامة للشركة.

يشغل السيد حبيب شحاتة خطة مديرعامّ بنك قطر الوطني (تونس) بمقتضى محضر إجتماع مجلس الإدارة المنعقد بتاريخ 19 أفريل 2015.

اللجان الداخلية المساندة للإدارة التنفيذيـة

أحدثت وحينت ببنك قطرالوطني بتونس لجان المساندة التالية :

- لجنة القيادة والإدارة
- لجنة القرض
- لجنة الأصول والخصوم
- لجنة التحصيل والإستخلاص
- لجنة المخاطر

- لجنة الإمتثال ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

- لجنة تكنولوجيا المعلومات

- لجنة العمليات

- لجنة التقصي

مهامّ اللجان الداخلية

تساند اللجان الداخلية الإدارة العامـة أثناء أدائها لمهامّ التصرف الموكلة إليها بتفويض من مجلس الإدارة وتنظّم أشغال وصلاحيات لجان المساندة الداخلية ضمن مواثيق أعدّت للغرض. ويخضع نشاط لجان المساندة إلى القواعد العامة التّالية:

- لا يكون نصاب اللّجان صحيحا إلا إذا توفّر عدد الأعضاء المنصوص عليه بالمواثيق الخاصّة بكلّ لجنة؛
- لا تكون قرارات اللجان صحيحة إلا إذا توفرت شروط أخذ القرارالمنصوص عليها بالمواثيق الخاصّة بكلّ لجنة؛
- يجب على كل عضو تعيين نائب له في جميع اللّجان كلّما كان التعويض مرخّصا فيه. وللنّائب أن ينوب منوّبه في حالة الغياب مع إعلام سكرتارية اللّجنة المعنيّة؛
- يجب أن تكون لكلّ لجنة إدارة متعهّدة تسهرعلى توفيروتحيين المعلومات حول السّياسات والقرارات والتطوّرات المرتبطة بمجال نشاطها وفقا للمواثيق الخاصّة بكلّ لجنة؛
- تساعد الإدارة المتعهّدة سكرتارية اللّجنة في إعداد جدول الأعمال والوثائق ذات العلاقة؛
- تلتئم اللّجان في مواعيدها التي تحدّدها المواثيق الخاصّة بكلّ لجنة ولا يمكن تأجيلها إلاّ عند الضرورة؛
- تتولّى الإدارة المتعهّدة رئاسة اللّجنة في صورة تعذّر الحضور على المدير العامّ.

اللجان الداخلية (في موفى سنة 2016)

Management Committees at QNBT after amendments		Periodic Meetings	Secretaries	Mandatory attendance of CEO
Executive Committee	**لجنة القيادة والإدارة**	Monthly	P. M. O.	Yes
Credit Committee	**لجنة القرض**	As and when needed	Risk Department	Yes
Local ALCO (Asset Liability Management Committee)	**لجنة الأصول والخصوم**	Monthly	Finance Department	No
Recovery Committee	**لجنة التحصيل والاستخلاص**	Bimonthly	Risk Department	No
Risk Committee	**لجنة إدارة المخاطر**	Quarterly	Risk Department	Yes
Compliance, AML and CFT Committee	**لجنة الامتثال ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب**	Monthly	Compliance Department	Yes
Information Technology Committee	**لجنة تكنولوجيا المعلومات**	Every two months	IT Department	Yes
Operations Committee	**لجنة العمليات**	Every two months	Operations Department	Yes
Crisis Management Committee	**لجنة إدارة الأزمات**	Annual	Risk Department (Operational Risk)	No
Investigation Committee	**لجنة التقصي**	As and when needed	Legal adviser, Litigations	Yes

الهيكلة العامة لمنظومة الرقابة الداخلية والامتثال والمخـاطر

تتألف منظومة الرقابة الداخلية المنصوص عليها بميثاق الحوكمة الرشيدة من الرقابة الدائمة والرقابة الدورية والتي تنجز (بالتسلسل) من قبل المصالح التشغيلية والمصالح المركزية ذات النظر والتي تفصّل كالتالي:

- الرقابة الداخلية المستمرة (كمستوى أول من الرقابة) المنجزة على مستوى الفروع والمكاتب الأمامية للبنك،
- رقابة العمليات التابعة لإدارة العمليات،
- معالجة تشكيات الحرفاء والتحقق من الدفوعات التابعة لإدارة العمليات،
- الإدارة التنفيذية للمخاطر بما في ذلك إدارة مراقبة التعهدات وإدارة المخاطر التشغيلية التي تشمل أيضا مخاطر النظم المعلوماتية بالإضافة إلى مخاطر السوق والسيولة،
- الرقابة المالية بما في ذلك الرقابة المحاسبية ومراقبة التصرف والميزانية والتي تنجز على مستوى الإدارة التنفيذية للمالية،
- رقابة الامتثال (كمستوى ثاني من الرقابة) التي تنجز على مستوى إدارة مراقبة الامتثال والتي تمارس مهامها الخاصة برقابة الامتثال، مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، الحوكمة والانضباط تحت سلطة مجلس الإدارة،
- التفقد ومراقبة جودة الخدمات (مستوى ثاني من الرقابة الدورية) والتي تنجز حاليا على مستوى إدارة التفقد وجودة الخدمات التي تنجز مهامها تحت سلطة الإدارة التنفيذية للبنك وذلك وفقا لبرنامج عمل سنوي، يقع رفعه إليه لجنة التدقيق ومراقبة الامتثال للإعلام.
- الرقابة الدورية من المستوى الثالث (بمعنى رقابة الرقابة) والتي تنجز من قبل إدارة التدقيق الداخلي وفقا لبرنامج عمل سنوي يصادق عليه من قبل لجنة التدقيق ومراقبة الامتثال ومجلس المفوضة لذلك من قبل مجلس الإدارة و-تمارس إدارة التدقيق -وبشكل مستقلّ تماما عن المصالح محلّ التدقيق- مهامها تحت سلطة المجلس وتشرف عليها لجنة التدقيق ومراقبة الامتثال، باعتبارها تابعة لمجلس الإدارة.

الرقابة الدائمة:
تعنى مختلف فروع وهياكل وإدارات البنك التشغيلية بالرقابة الدائمة.

قام البنك منذ سنة 2013 بوضع إجراءات الرقابة الداخلية وتعيين الأعوان المكلفين بالمراقبة الدائمة على مستوى الفروع ويعمل على تحيينها دوريا، كما ترجع الفروع حاليا بالنظر إلى ادارات مركزية وهي كلّ من إدارة الخدمات المصرفية للأفراد (Retail) وإدارة الخدمات المصرفية للشركات (Corporate), تشرف عليها وتعنى بالرقابة المستمرة .

يعمل حاليا على تعميم هذه الإجراءات على مستوى المصالح التشغيلية والمركزية (مستوى ثاني) ذات الصلة، إلى جانب مراسلي إدارة التصرف في المخاطر وإدارة مراقبة الامتثال ويعمل على تفصيل وبلورة هذه المنظومة تزامنا مع وضع دليل الإجراءات وجذاذات الوظائف الفردية.

الإفصاح (reporting): يعنى المكلفون بالمراقبة الدائمة على مستوى الفروع والمصالح المركزية ذات الصلة بعمليات الإبلاغ أو الإفصاح عن مختلف العوارض أو حالات عدم الامتثال إلى الإدارة العامة والمصالح المعنية وذلك قصد المتابعة واقتراح التدابير الوقائية والتصحيحية اللازمة وهي تعنى بالتالي، بتشكيل قاعدة بيانات العوارض والمخاطر المسجلة.

الرقابة الدورية:
تنجز الرقابة الدوريّة حاليا من قبل كل من إدارة العمليات والإدارة التنفيذية للمخاطر والإدارة التنفيذية للمالية وإدارة مراقبة الامتثال وإدارة التفقد وجودة الخدمات التي تقوم بالرقابة من المستوى الثاني وإدارة التدقيق الداخلي التي تعنى بالرقابة من المستوى الثالث وتهدف إلى التحقّق من أنّ الرقابة المضمنة بمدوّنة الإجراءات تطبّق فعلا والتثبت من امتثالها للقوانين وبالتالي فهي تمثّل "رقابة الرقابة".

كما يقوم التدقيق الداخلي دوريا بتقييم منظومة الرقابة الداخلية (باعتبار رقابة الامتثال وإدارة المخاطر) وفقا للفصل 52 من منشور البنك البنك المركزي التونسي عدد 19 لسنة 2006.

التقارير (reporting): تعنى الهياكل المركزية المكلفة بالمراقبة الدورية بإعداد تقارير المهام المنجزة وتقارير دورية حول نشاطها وعرضها للنظر والمصادقة على اللجان المختصة.

- **مراقبة الامتثال:** تتمثّل حاليا وظيفة الامتثال في تحديد وتقييم وإدارة مخاطر عدم الامتثال التي يتعرّض لها البنك وللغرض تسهر وظيفة الامتثال وتساهم في ضمان الامتثال في في مجالات متعددة من اهمها
  - مكافحة الفساد.
  - مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
  - حماية المعطيات الشخصية وواجبات السرّية.
  - مراعاة التشريع المصرفي عند إحداث نواتج مصرفيّة جديدة وإسداء الخدمات ووضع الإجراءات.
  - تطبيق القواعد المتعلّقة بأخلاقيّات المهنة والسّلوكيّات.

ويضبط ميثاق الامتثال المصادق عليه من قبل مجلس الإدارة المنعقد بتاريخ 15 جوان 2015 الإطار العام لمنظومة رقابة الامتثال وخاصة ما يلي:

- الأهداف التي يلتزم بها البنك في المجال.
- وظائف ومسؤوليّات مختلف المصالح المعنيّة.
- هيكلة المنظومة.

التقارير (reporting): تقوم إدارة مراقبة الامتثال بإعداد تقارير دورية حول نشاطها السنوي_وعرضها على لجنة التدقيق ومراقبة الامتثال، علاوة على الإدلاء بالتصاريح اللازمة حول العمليات أو المعاملات المشبوهة وفقا للقانون عدد 75 لسنة 2003 المؤرخ في 10 ديسمبر 2003 والنصوص المنقحة أو المكمّلة له.

- **منظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب:**

تعتمد منظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على الرّكائز التالية:

- دائرة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وهي هيكل ينضوي تحت إدارة مراقبة الإمتثال
- المسؤول عن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ويتولّى مهامّ الوقاية من خلال التدريب والإعلام .
- المراسلون ويتولّون الإدارة اليوميّة للمنظومة.

وتمثـل الرقابة الداخليّة لمنظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب جزءا لا يتجزّأ من منظومة رقابة الامتثال.
كما تفصّل منظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بالبنك ضمن مدوّنة إجراءات يعمل على تحيينها دوريا .

- **التدقيق الداخلي:** تمارس إدارة التدقيق الداخلي مهامها تحت سلطة مجلس الإدارة (وترجع بالنظر إلى لجنة التدقيق ومراقبة الإمتثال) وبشكل مستقلّ تماما عن المصالح محلّ التدقيق.

تعمل إدارة التدقيق على تنسيق أعمالها مع المدقّقين الخارجيين وذلك لضمان تغطية مناسبة لأعمال التدقيق، علما وأنه يقع ضبط قائمة المأموريّات ضمن برنامج سنوي للتدقيق تصادق عليه لجنة التدقيق ومراقبة الامتثال، يشمل بالأساس تقييم جودة منظومة الرقابة الداخليّة ونجاعة منظومة السلامة المرتبطة بنظم المعلومات والأشخاص والقيم والحفاظ على مسالك التدقيق وموثوقية المعطيات وحفظها، إلى جانب تنظيم وسير عمل المصالح.

التقارير (reporting): تقوم إدارة التدقيق بموافاة لجنة التدقيق ومراقبة الإمتثال بتقارير التدقيق الداخلي الخاصة بتقييم منظومة الرقابة الداخلية والحوكمة وتقارير مهامّ التدقيق المنجزة وفقا لمنهجية قائمة على المخاطر وتقوم اللجنة بدورها بمدّ مجلس الإدارة بتقارير دورية تأليفية لأبرز التوصيات قصد المصادقة وذلك وفقا للميثاق الخاصّ بها. كما تقوم لجنة التدقيق ومراقبة الامتثال بضبط وتقييم تقدّم برامج أشغال التدقيق الداخلي.

- **متابعة المخاطر:**

نظم قياس المخاطر

علاوة على ضوابط التصرف الحذر التي يضبطها البنك المركزي التونسي ومجلس الإدارة، تعنى لجنة المخاطر المساندة لمجلس الإدارة بوضع نظم فحص وقياس المخاطر يتلاءم مع طبيعة وحجم النشاط ويشمل كلّ من مخاطر القرض والسّوق ونسبة الفائدة والوساطة والدّفع والسيولة والمخاطر التشغيليّة، إلى جانب ضبط المعايير والأسقف الكفيلة بتحديد العوارض الهامة التي يتمّ التفطّن لها بمناسبة إنجاز الرّقابة الدّاخليّة.

التقارير (reporting): تضبط الإدارة العامّة آليّات قياس المخاطر وتعلم بها مجلس الإدارة (لجنة المخاطر) الذي يضع بدوره المعايير الكفيلة بتحديد العوارض الهامّة التي يجب إعلامه بها. تكلّف إدارة التصرف في المخاطر بكتابة هذه اللجنة وهي تعنى بمدّها بتقارير دورية للغرض.